**المقدمة العامة:**

 في ظل الواقع الاقتصادي الجديد و أمام تنامي و شمولية أنشطة المؤسسات و رغباتها في احتواء الأسواق العالمية من جهة و تنظيم العلاقات التي تحكمها مع الأفراد من جهة أخرى٬ تعاظمت الحاجة لمصادر التمويل وإمكانية التواصل و كان السبب وراء التطور الذي تعرفه الأسواق المالية وما صاحبها من قيود و ضوابط تحكم و تنظم عملية الاتصال بين مختلف المتدخلين فيها بغرض أدوات وسياسات ملائمة تمكن من نشر و توصيل المعلومات المالية و الاقتصادية المعبرة عن حصيلة أنشطة المؤسسات كما يضمن الفهم لمستخدمي هذه المعلومات اللذين يشكلون أصلا من مجموعات مختلفة غير متجانسة.

 كما أن الممارسة المحاسبية من خلال التطور الذي عرفته نتيجة التعايش مع التحولات في المحيط الاقتصادي٬ استطاعت الإجابة عن مختلف المتطلبات من المعلومات المستخدمة من طرف مختلف المستعملين سواء على الصعيد الخارجي (المستثمرين٬ البنوك٬ الضرائب........) أو على الصعيد الداخلي (الإدارة٬ النقابة...............).

و عليه يعد نظام المعلومات المحاسبية وسيلة إثبات وقاعدة لاتخاذ القرارات من خلال ما يوفره من معلومات فعالة ذات مصداقية.

غير أن هذا التطور العائد للأنظمة الاقتصادية للمؤسسات جعلها تتوقف على إشكالية جوهرية و التي تتمثل في مدى قدرة المحاسبة في مواكبة هذا البعد و الإجابة على مختلف تطوراته و ذلك لاختلاف النظام المحاسبي من دولة إلى أخرى٬ سواء في المحتوى ,التطبيقات أو الأولويات٬ كما أن إعداده مكيف و مساير للإجابة على الأهداف المحلية المرسومة٬ لذلك فان اختلاف الثقافة المحاسبية بين المحيط الداخلي و الخارجي في ظل الاتصال أدى لاختلالات وعدم الفهم في المضمون الذي تحمله المعلومات.

 و لضمان القراءة الموحدة للقوائم المالية للمؤسسات المتعددة الجنسيات تسعى للعمل على إرساء نظام محاسبي جديد٬ مبني على إخضاع الممارسة المحاسبية على مستوى كل دولة للمعايير المحاسبية الدولية٬و ذلك تجنبا للعراقيل الناجمة عن الاختلاف في الأنظمة المحاسبية المحلية المختلفةٍ.

و الجزائر كباقي الدول لها نظامها المحاسبي المكيف و المعد و المساير للإجابة على الأهداف و السياسات المرسومة في ظل الاقتصاد الموجه غير أن تفتحها على العولمة و انضمامها المرتقب ﻠلمنظمة العالمية للتجارة من جهة و مواكبة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى٬ تحاول الجزائر لتبينها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات و التي تمس عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي واعتماد نظام مالي محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية و الذي أصبح ساري المفعول من بداية 01 جانفي 2010.

 و لذلك جاء بحثنا ليبرز ردود أفعال المؤسسات الجزائرية من تحضيرات و إجراءات للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد و كيفية إعداد الميزانية الافتتاحية 2010.

 و على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية لهذا الموضوع على النحو التالي:

  **"ما هي الكيفيات و الإجراءات التطبيقية لإعداد التقرير الخاص بالميزانية الافتتاحية 2010 في ظل الانتقال للنظام المحاسبي المالي الجديد؟ "**

 و لمعالجة هذا الموضوع و تقديم ركائز أساسية ثابتة للبحث لابد من طرح التساؤلات التي تكون الأرضية التي ينطلق منها تحليلنا و يبني عليها بحثنا:

* ***هل المخطط الوطني يستجيب لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر؟***
* ***هل ضعف فعالية النظام المحاسبي المحلي لدولة، يعود إلى غياب إطار محاسبي يستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف ؟***
* ***هل أن الإصلاح المحاسبي لأي دولة دون الاستناد للمعاييرالمحاسبية الدولية يحد من فعاليته؟***
* ***هل أن كفاءة التوافق المحاسبي يتوقف على قدرة النموذج المحاسبي على التكيف المستمر مع المستجدات٬ التحديد المسبق و الدقيق لطبيعة الاحتياجات من المعلومات المالية المحاسبية ؟***
* ***ما هو النظام الجديد الذي سوف تنتهجه الجزائر في بداية 2010 في إطار أعمال الإصلاح المحاسبي ؟***
* ***ما هي أهم التغيرات الناجمة عن النظام المالي الجديد بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني؟***
* ***ما هي الإجراءات و السياسات التي يجب على المؤسسات وضعها وإتباعها في ظل الانتقال و التطبيق الأولي للنظام المالي المحاسبي؟***

 و للإجابة على هذه الأسئلة يمكن وضع الفرضيات التالية :

* + ***يعود ضعف فعالية النظام المحاسبي لآي دولة إلى غياب الإطار المحاسبي الذي يستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف المهتمة.***
	+ ***إن قدرة النموذج المحاسبي (النظام المحاسبي) على التكيف المستمر مع المستجدات والتحديد المسبق و الدقيق لطبيعة الاحتياجات من المعلومات المالية المحاسبية تتوقف على كفاءة إستراتجية التوحيد المحاسبي .***
	+ ***إن المخطط الوطني المحاسبي أصبح لا يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الجديد .***
	+ ***ستعتمد الجزائر في الفاتح جانفي 2010 في الإطار الإصلاح المحاسبي نظام مالي محاسبي يتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية.***
	+ ***ضرورة إتباع منهجية عملية لضمان السير الحسن و الفعال للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الجديد.***

 **أهمية البحث:**

 تكمن أهمية البحث في لفت الانتباه حول التطور الناجم لنظام المحاسبة في الجزائر٬و ذلك لتبنيها النظام المحاسبي الجديد الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ٬ و ذلك من اجل تسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المالية و كيفية تحضير المؤسسة الجزائرية لتبني هذا النظام في ظل عملية الانتقال.

 **أهداف الدراسة:**

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة فان هذه الدراسة تهدف إلى اختبار فرضيات البحث و تحقيق الأهداف التالية:

* + ***دراسة المخطط الوطني و تبيان أهم النقائص المتعلقة به.***
	+ ***التطرق لأعمال الإصلاح المحاسبي و الاختيار المتبني .***
	+ ***محاولة التعريف بالنظام المحاسبي المالي الجديد و إبراز أهمية التغيرات للمخطط المحاسبي الوطني.***
	+ ***التعرف على وقائع التوافق المحاسبي الدولي من خلال مدى تطبيقه و إبراز الدور الذي يقوم به.***
	+ ***محاولة تبيان كيفيات و إجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي لإعداد القوائم المالية الافتتاحية لسنة 2010 .***
	+ ***إظهار أهمية تبني النظام المحاسبي المالي الذي يوافق مع المعايير الدولية.***
	+ ***إعطاء أرضية أولية للمؤسسة الجزائرية للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الجديد.***

**المنهج المتبع:**

 يتوقف تحديد منهج البحث على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه، و على طبيعة الموضوع في حد ذاته، و مناجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، و من اجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للبحث, كما سنعتمد أيضا على دراسة حالة.

**أسباب اختيار الموضوع :**

يمكن تقديم أسباب وقوع الاختيار على هذا الموضوع في النقاط التالية:

* + ***التزامن مع التغير الحاصل في النظام المحاسبي بالجزائر.***
	+ ***الدور الجديد للمحاسبة في تحقيق الشفافية للواقع الحقيقي للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات.***
	+ ***الإشكالية المهنية للمؤسسات الجزائرية لإعداد القوائم المالية 2010 بتبني النظام المالي الجديد.***
	+ ***الانسجام و التوافق المتزايدين للتطبيقات المحاسبية على صعيد الدولي.***

**خطة البحث :**

و للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا أن تكون خطة عملنا تعتمد على ثلاثة فصول, إذ سنطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري و التقني للمخطط الوطني المحاسبي ,وعرض قصوره و نقائصه عن مواجهة مشاكل التسيير, و الأعمال المتعلقة بالإصلاح. لننتقل بعدها للنظام المحاسبي المالي الجديد كفصل ثاني حيث سنتطرق إلى إطاره العام من مفاهيم و قواعد التسجيل المحاسبي, مبرزين فيه الاختلافات و أهم التغييرات بالنسبة للمخطط الوطني المحاسبي, بالإضافة إلى الأحكام و المبادئ للسير الحسن لعملية تكييف المعلومات للدورة المحاسبية السابقة و إعداد الميزانية الافتتاحية لسنة 2010. أما الفصل المتبقي من المذكرة، فسنحاول فيه إسقاط عملية إعداد هذه الميزانية على أرضية الواقع، دارسين بذلك حالة لمؤسسة خاصة معنية، والهدف من هذه الدراسة الميدانية هو الإطلاع عن قرب والتعرف بشكل أدق على المنهجية العملية لأول تطبيق للنظام المالي المحاسبي 2010 في ظل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني.